

العراق متطور



وليس شيء أدل على تطور العراق من خضوعه لهذا التجاذب الذي يغلو به يميناً كما يغلو به يساراً في تقابل عجيب بين نزعتي « الجمود » و « الشعبية » المختلفتين اختلافاً يربك في كل من اليمين واليسار مذاهب تخرج على الفلسفات المعروفة لمذاهب المبدئين النظرية والعملية .

ولا بد لمن يتحدث عن العراق في موضوع كهذا - لا بد له من كلمة تجمل هذه الحيرة التي تبين بوضوح حين نستعرض سياسة العراق ، أو أدبه ، أو أي ركن من أركان حياته التي نطلب فيها الاستقرار ، لنحكم على العراق بالاستقرار في ناحية من نواحيه الكثيرة . والواقع من أمر هذه الحيرة ان العراق معذور فيها حتى الآن لانه ما يزال متطلعاً في نهضة - يتشوق الى النماذج ، ويتوق الى

القدوة كلما لاحت له في نزعة او مذهب من نزعات الحياة ومذاهبها المختلفة ، وليس في ذلك من خير ابدأ ما دام يحس الحياة بشتى فروعها احساساً قوياً غنياً متوهجاً زاحراً بالاشواق والاماني ، ليس من خير مع هذا في ان يكون حائراً متطلعاً متوثباً لهذا وذاك من المذاهب ، ولهذا وتلك من النظريات ، لأن الرجاء بالاستقرار في نهاية الشوط كامن في سريرة ذلك الاحساس القوي العنيف المتوهج الزاخر بالاشواق والاماني .

على اننا حين ننصف البحث ونحيطه بمصادره العلمية لا نجد هذه الحيرة غريبة عن عوامل العراق التاريخية والكونية والبيولوجية وما يتصل بها من هذه المصادر الطبيعية للتنقل والطواف ، والعشق والكراهة ، والاقبال والادبار ، وما الى ذلك مما اعلمه لا يختص بالعراق دون غيره من بلادنا التي تعرف من هذا ألواناً تتفاوت نسبها منها ضعفاً وقوة بتفاوت حظوظها من التربية من جهة ، ومن تأثرها بهذه المصادر من جهة اخرى .

إذن فالعراق — بحكم هذه الحيرة المنبثقة من جميع هذه العوامل الراهنة — بلد متطور . وليست العبرة من هذا التطور بكيفية او مقدارها وانما العبرة بالتطور ذاته من الاساس .

واذ دنونا الى هذه النقطة نعود الى اثر هذا التجاذب السياسي في تنبيه اعصاب العراق من جهة ، وعرقلة صعوده من جهة اخرى ، وذلك ما نشاء ان نجعله قياساً لمبلغ تأثره بالتطور .

ولا شك في ان العراق يمتحن ببطحين خطيرين من المطامح الاجنبية : في اولها مفرز للامنية الاقتصادية التي تسترق أسواق

الشرق ، وفي الثاني اساس يعلم منه السد الاستراتيجي لحماية تلك
الامنية المستورقة ، كما قلنا قبل قليل .

وهذان المطمحان هما علتاه الجوهريتان في خضوعه لهذا
التجاذب العنيف ، ولكن مستواه الفكري ودرجته من الوعي
الاجتماعي الضروري لتأثير النضال ككنا صاحبي الاثر المباشر في
تأرجحه من الداخل في تجاذب جديد بين طبقتين او بين طبقات
- على الاصح - من اهله سبب هذا التناقض الذي نجده بين عنف
الاحساس وتنبيه الاعصاب في جانب . وبين الرضى والقيود في ممر
القوافل السائرة في جانب آخر .

ونحيل الى ان العراق لم يطوّق بهذه السلسلة ، لكان له اليوم
شأن غير شأنه ، ولكن الاقوياء الغالبين في اقصى الارض خيموا
عليه بأطماعهم فأخروه عن وثبته المنتظرة من قبل ، والتي تأخرت
عن وقتها الى حد ما .

وفي العراق من هذه الطبقات طبقة من الشبان والمثقفين
يسايرون الحركة العالمية مسايرة هضم وخبرة وتأثر وايمان ، وهذه
الطبقة يمينها ويسارها الا القليل منها تقوم بوظيفة « القطرات »
المنبهة لاعصاب القلب ، فمنها تصعد الصرخات ومن اقلامها تنطلق
شرارة الاصلاح والتوجيه .

ووراء هذه الطبقة طبقتان : احدهما الطبقة الحاكمة ، والثانية
الطبقة الراضية بنظامها الاقتصادي الحلوب الذي يدرّ عليها
ممنأً وعسلاً . وهاتان الطبقتان هما الوردان اللذان يسكان النهضة من
الوراء ويقعدانها كلما حاولت الوثوب ، او يفتقانها كلما همت بالانتفاض .

غير ان الطبقة المدركة النامية الشعور طفقت منذ حين تبعث
(حمايات) الوعي والاصلاح في صفوف الطبقات الكادحة ماضية
لا تلوي بمعنة امعاناً اضطر المسؤولين والمسيطرين على الحكم إلى
تجارب عدة ادبل بين وجوها لثلاث حكومات كانت متقاربة
الاعمار خـلال سنة ونيف ، وكانت كل حكومة تتألف باسم
(الانتقال) غير انها لم تكن في الواقع إلا تجربة من تجارب
الحكم على ضوء التجاذب العالمي المتصل بالحركة التطورية في العراق ،
وكانت هذه التجارب تروض الحركة التطورية على مطاوعة احد
المتجاذبين وعلى اخضاعها لاحدى المصلحتين .

ولا يعنينا الآن ان ندخل في صميم الحوادث السياسية ، بل
يعنينا ان نستعين بالاحداث السياسية على فهم التطور العراقي في
هذه اللحظة بامانة وتجرد ، ولتسلسل الحوادث مكان آخر .

ولاجل ان نبلغ درجة من الوضوح نسمي الاحداث باسمائها .
وغير بعيد على المهتم بهذا الموضوع ان يعود معي إلى الفترة الواصلة
بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ لتتذكر ان ازمة وزارية كبرى تعقدت
يومئذ في العراق وان المنظورين في مثل هذه الازمة احجموا عن
تشكيلها احجاماً شديداً ، وان مؤتمراً فرداً في بابة عقده صاحب
السمو الوصي على عرش العراق وجمع اليه رؤساء الوزارات
والوزراء في جميع العهود والقي اليهم منهجاً جديداً بكرة عرض
فيه لاداة الحكم ووسائل الاصلاح واعتماد الشباب في هذين
الاساسين الجديدين ، وطلب اليهم ان يستقبلوا السلم من هذه
النقطة وبهذا الاتجاه .

ولم يكن ذلك كله - في الواقع - الا نتيجة لهذا التفاعل الشديد بين رأيين يتحاربان ، وبين هيتين تصطرعان في مصعد التطور ، وتتداعيان على المصلحة في ظل التجاذب الذي تعانیه السياسة العليا ، ولا يمكن الجزم بان الاراء المتفاعلة على هذا النحو كانت ملتفة إلى انصباب هذه العوامل أم كانت تتأثر بها من غير التفات ؟ وانه لغير مهم جداً ان تكون ملتفة او غير ملتفة ما دام الواقع يثبت ان نمو (التطور) - بطبيعته - يقتضي ان تكون الحال على هذا النحو ، وما دام الواقع يثبت ايضاً ان التفاعل بين قوتين كبيرين كان امراً حقيقياً لا مراء فيه . هذا كله فرض على العراق أو على موجهي السياسة العراقية التقليديين ان تكون التجارب هي الحطة السياسية بين يدي التركيز والاستقرار .

وقد مرت حتى الآن اربع تجارب قضي عليها بالفشل جميعاً . اما الاولى فقد كانت تجربة « الحرية » وهي تجربة « عهد توفيق السويدي » وهو اول عهد تسلم زمام الحكم بعد « منهج الوصي » . ولكن العهد لم يكدم يضي في تجربته ، حتى تبين وعورة الطريق واكفهرار الجو ولم يجد في هذه الحالة مندوحة عن ترك المبدات واعتزال الحكم .

واما الثانية فقد كانت تجربة « العنف » والاخذ بالشدة في غير هواة ولا اين . وهي تجربة ارشد العمري . غير ان هذه التجربة لم تكن أقل حظاً من التجربة الاولى فشلاً واخفاقاً .

وأما الثالثة فقد كانت تجربة وسطاً بين هاتين ، لها مظهر تلك

بل أنعم ملمساً وأهش ثغراً ، ولها روح هذه بل أشد وقعاً وأصول
سطوة ، وهكذا قادها السيد نوري السعيد تجربة محكمة لم يدر
عليها غير أصابع حتى تفرق سمار الأحزاب وتخاذل الناس على
أنفسهم وكاد أن ينتهي الشوط ويسفر عن « حرية » شعبية تعرفها
معاجم الاستعمار لولا غلظة أو غلطات حدثت دون النهاية في الانتخابات
النيابية التي أعادها سيرتها الأولى تعييناً صريحاً لا يداخله الريب .
ويمكن الآن أن نستخلص أن العراق بلد متطور في هذه
اللحظة شديد اللفتة إلى حال فضلى . وأنه ما يزال طالعاً يتشوف إلى
القواعد المثلى ، وإن لفته الشديدة بالغة به الغاية على أجنحة أشواقه
وأمانيه ، ولكن لا تسلي منى وكيف ؟ فقد تطول المدة وقد
تقصر ، وقد يبطئ هو وقد يسرع . فتلك أمور مرهونة بظروفه
ورسائله ولا امنع أن تكون في طريقه معوقات جمة من الصعب
تذليلها بسرعة ، ولكن مؤهلانه من حيث نظرتها غزيرة قوينة
خصبة تضمن له أمناً حياً .

هذا كنت اثبتته قبل التجربة الرابعة المتمثلة في وزارة « جبر »
لمجلة « العالم العربي » بناء على طلب منها بواسطة وكيلها الأستاذ
بدوي طبانه يوم كان مدرساً في دار المعلمين العالية ، إذ دعاني إلى
أن أسهم بتحرير المجلة بين الفينة والفينة فيما يبدو لي .
وما زلت عند رأيي فيه لذلك لم أحور منه شيئاً إلا كلمات قليلة
جداً اقتضى اضافتها مرور الزمن على كتابه الموضوع .
والحكم على التجربة الرابعة هذه سيأتي في غضون « التسلسل
التاريخي » لهذا الحادث وهو ما سنتحدث عنه بعد قليل .